Journal of Language Studies Vol.9, No.1, 2025, Pages (69-87)
DOI: https://doi.org/10.25130/Lang.9.1.4

IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الأكاديمية العلمية
ISSN: 2663-9033 (Online) | ISSN: 2616-6224 (Print)
Journal of Language Studies
Contents available at: https://jls.tu.edu.iq/index.php/JLS

Grammatical directives that Ibn Malik (d. 672 AH) retracted in the book of facilitation

Loay Hatem Abdullah *
Tikrit University/ College of Education for Women
luay-abd@tu.edu.iq

Received: 11/ 1 / 2025, **Accepted:** 20/2 /2025, **Online Published: 25 / 3 /2025**

Abstract

The study is organized into an introduction, two chapters, and a conclusion, where the results are presented in the order they appear in the research, followed by a list of sources and references. The first chapter focuses on the grammatical directives that Ibn Malik revised in his book Al-Tashil concerning sentences. This chapter is divided into two sections: the first discusses his revisions related to nominal sentences and their governing elements, while the second examines the changes in his approach to verbal sentences and their complements, highlighting significant development in his grammatical perspective.

The second chapter addresses Ibn Malik's revisions in other areas of grammar, divided into four sections. The first section examines his revisions regarding built-in (mabni) structures, while the second focuses on the vocative style. The third section discusses his revisions in conditional sentences, and the chapter concludes with an exploration of his revisions in the area of appositives (al-tawaabi') in the fourth section. This detailed structure provides a comprehensive view of the grammatical changes

* **Corresponding Author**: Loay Hatem Abdullah**, Email:** luay-abd@tu.edu.iq
Affiliation: Tikrit University - Iraq

© This is an open access article under the CC by licenses http://creativecommons.org/licenses/by/4.0

adopted by Ibn Malik, shedding light on his progressive methodology in addressing grammatical rules.

.**Keywords**: Grammatical Directives – Ibn Malik – Kitab Al-Tashil at-Tashil – retracted

التوجيهات النحوية التي تراجع عنها ابن مالك (ت 672 هـ) في كتاب التسهيل

أ.م.د. لؤي حاتم عبدالله

كلية التربية للبنات- جامعة تكريت

الـمستخلـص

تناول البحث في تنظيمه مقدمة ومبحثين وخاتمة، إذ عرضت النتائج مرتبة بحسب ورودها في البحث، تليها قائمة بالمصادر والمراجع. ركز المبحث الأول على التوجيهات النحوية التي تراجع عنها ابن مالك في كتابه التسهيل فيما يخص الجمل. تضمن هذا المبحث مطلبين: ناقش الأول تراجعاته المتعلقة بالجملة الاسمية ونواسخها، بينما استعرض الآخر التغيرات التي طرأت في توجيهاته بشأن الجمل الفعلية ومكملاتها، مما أظهر تطورًا ملحوظًا في رؤيته النحوية.

أما المبحث الثاني، فقد تناول تراجعات ابن مالك في مجالات أخرى من النحو، إذ قُسم على أربعة مطالب. استعرض المطلب الأول تراجعاته في المبنيات، بينما ركز الثاني على أسلوب النداء. وفي المطلب الثالث، تمت مناقشة مراجعاته في أسلوب الشرط، واختُتم المبحث بتناول التراجعات في باب التوابع في المطلب الرابع. هذا التوزيع التفصيلي أتاح رؤية شاملة للتغيرات النحوية التي اعتمدها ابن مالك، مسلطًا الضوء على منهجه التطويري في معالجة القواعد النحوية.

الكلمات المفتاحية : التوجيهات النحوية – ابن مالك – كتاب التسهيل – تراجع

مقدمة

الحمدُ لله ربّ العالمين، الذي سخّر العلم لخدمة الدين، وأكرم اللغة العربية بأن جعلها لغة الوحي المبين، فكانت سببًا في نهضة العلوم وفهم النصوص، والصّلاة والسّلام على النّبيّ الأمين محمّد بن عبد الله، وعلى آله الطِّيبين وصحبه أجمعين، ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين، وبعد :

تعد دراسات النحو العربي من أبرز مظاهر التراث العربي؛ إذ أسهم علماء النحو على مرَّ العصور في تأسيس قواعد اللغة العربية وتطويرها. ومن بين هؤلاء العلماء، برز الإمام ابن مالك الذي قدّم إسهامات كبيرة في المجال النحوي، سواء من خلال مؤلفاته أو اجتهاداته. ومن أبرز الظواهر التي تستحق الدراسة في تراثه النحوي، هي تراجعه عن بعض التوجيهات النحوية التي تبناها سابقًا؛ مما يعكس تطور فكره العلمي وقدرته على مراجعة آرائه بناءً على الأدلة والحجج.

ودراسة أسباب هذه يهدف هذا البحث إلى رصد وتحليل التوجيهات النحوية التي تراجع عنها ابن مالك، التراجعات ودوافعها العلمية، وبيان أثر هذه التراجعات على تطور النحو العربي. وتعتمد منهجيته على تحليل نصوص ابن مالك في مؤلفاته المختلفة، ومقارنة آرائه المبكرة مع الآراء التي تبناها لاحقًا.

جاء البحث في مقدمة، ومبحثين، وخاتمة، جاءت فيها النتائج مرتبة حسب ورودها في البحث، ثم قائمة المصادر والمراجع.

يتناول المبحث الأول التوجيهات النحوية التي تراجع عنها ابن مالك في "التسهيل" فيما يتعلق بالجمل، حيث ركّز على التغيرات في القواعد المرتبطة بالجمل. في المطلب الأول، وناقش ما يتعلق بالجملة الاسمية ونواسخها. أما المطلب الثاني، فيستعرض تراجعاته حول الجمل الفعلية ومكملاتها.

أما المبحث الثاني، فيستعرض تراجعات ابن مالك حول المبنيات والأساليب النحوية. في المطلب الأول، شملت تراجعاته في المبنيّات، وفي المطلب الثاني، تطرّق إلى أسلوب النداء، بينما في المطلب الثالث ، تناول ما تراجع عنه في أسلوب الشرط وأخيرًا، في المطلب الرابع، تناول ما تراجع عنه في باب التوابع. فرضت مادة الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي، لدراسة النصوص من دون أي جوانب أخرى لا تمت لبنيته المعرفية بصلة، مع اتباع بعض الاستراتيجيات البحثية كالمقابلة والتمثيل، والاحتجاج والتعليل، ودون التوسع والاستطراد في غير ذي صلة وثقى بمحاور الدراسة ؛ حتى تخرج في ثوب قشيب، وتعتمد منهجية البحث على تحليل نصوص "التسهيل"، مقارنة بين آرائه الأولية والآراء المعدلة في شروحات كتبه التي اعتمدناها في البحث.

أما أهم الدراسات السابقة المقاربة لموضوع البحث وحدوده فسأذكر بعضاً منها :

1- تعدد آراء ابن مالك في المسألة الواحدة بين كتابه سبك المنظوم وفكي المختوم ومؤلفاته الاخرى ، جمعاً ودراسة ، د. مديحة محمد خليل، بحث منشور في حولية كلية الدراسات الإسلامية بالزقازيق،2016.

2- تعارض آراء ابن مالك في الألفية والتسهيل وشرحه، بدر بن محمد الجابري، بحث منشور في مجلة الدراسات اللغوية، 2009

3- الخلافات النحوية في تسهيل ابن مالك، زوليخة حاجي، بحث منشور في مجلة الخطاب سنة2017.

4- أدلة الاحتجاج العقلية عند ابن مالك في شرح التسهيل، دراسة موازنة، سامية صالح غنيم الصاعدي، بحث منشور سنة 2009.

5- التفكير النحوي عند ابن مالك من خلال كتابه شرح التسهيل، محمد عدلي محمد عودة، رسالة ماجستير .

6- وكل الدراسات التي تخص التعارض والتراجع والعدول أيضا عند النحاة ، فهي تعد من الدراسات السابقة لهذا الموضوع أيضاً.

مدخل

ابن مالك هو جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، عالم نحوي من أصول أندلسية، وُلد في جيّان بالأندلس عام 600 هـ (ينظر: ابن خلكان،1900: 4/135-139) تميز بمكانة علمية رفيعة؛ إذ اشتهر بمعرفته الواسعة في علوم النحو واللغة والقراءات القرآنية. انتقل إلى المشرق، واستقر في دمشق، إذ ترك بصمة واضحة في الدراسات النحوية عن طريق مؤلفاته وتعليمه.

تعمق ابن مالك في دراسة النحو منذ صغره، وتأثر بعلماء عصره، ولا سيّما المدرسة البغدادية. جمع بين التقليد والتجديد، فأضاف أبعادًا جديدة للنحو العربي، وكان له أثر كبير في تقريب علم النحو للمتعلمين، عن طريق نظمه الشعري ومؤلفاته مثل ألفية ابن مالك والكافية الشافية. يُعد كتاب التسهيل في علم النحو من أبرز مؤلفات ابن مالك، إذ هدف عن طريقه إلى تقديم القواعد النحوية بأسلوب مختصر وواضح. تميز هذا الكتاب بجمعه بين القواعد النحوية الأساسية والتحليلات الدقيقة؛ مما جعله مرجعًا أساسيًا للباحثين والمعلمين. كما يعكس الكتاب تطور فكر ابن مالك في المراحل المختلفة من حياته.

يعدّ كتاب التسهيل من أهم مؤلفات ابن مالك والذروة التي وصل إليها في دراساته النحوية، وقد يكون سبب تراجعاته أن هذا الكتاب يعد من كتب المختصرات النحوية التي ألفت للمتخصصين وقد يكون وجد فيه آراءً تحتاج إلى تراجع أو إعادة صياغة أو عدول فتعارضت آراؤه في التسهيل مع آرائه في بقية مؤلفاته الأخرى، والتراجع عن الآراء النحوية مسألة تستحق البحث والتأمل، فهي تكشف عن مدى مرونة العالم واستعداده لإعادة النظر في آرائه إذا تبين له صحة أدلة أخرى. وفي حالة ابن مالك، يظهر تراجعه في توجيهات نحوية عدة مدى تطور فهمه للنصوص اللغوية وحرصه على اتباع الدليل الأقوى.

مسألة تعارض الأقوال ليست مقتصرة على النحو فقط، بل تمتد لتشمل مختلف مجالات الاجتهاد في الشريعة الإسلامية. فقد وقف على هذه المسألة العديد من العلماء المجتهدين في مختلف العصور، ومن أبرزهم الإمام الشافعي رحمه الله، الذي عرض قوله القديم في بعض المسائل، ثم جاء بقوله الجديد في المسألة نفسها بعد أن استجدت له معطيات أو تغيرت الظروف. كما وقع الإمام أحمد رحمه الله في تعدد الروايات عنه في بعض المسائل؛ مما أدى إلى اختلاف الأقوال التي وردت عنه. هذا التباين في الأقوال بين العلماء الأوائل يُعد جزءًا من عملية الاجتهاد في الشريعة، ويعكس مرونة الفكر الفقهي في استجابة الظروف والمعطيات المتجددة.

وقد تناول الأصوليون هذه المسألة بشكل موسع، إذ بحثوا حكم وقوع التعارض في الأقوال وتعليل الأسباب التي أدت إلى اختلاف الآراء بين الأئمة، مشيرين إلى أن هذا الاختلاف قد يكون ناتجًا عن تغير في الفهم أو الظروف أو حتى النصوص المتاحة في فترات زمنية مختلفة. من ناحية لغوية، فقد تناول ابن جني هذه الظاهرة في إطار تطور اللغة وفهمها، بينما خصص الإمام الشاطبي بحثًا مستفيضًا حول هذا الموضوع عند ابن مالك، عاداً أن تباين الآراء لا يتنافى مع اجتهادات العلماء؛ بل هو دلالة على سعة الفكر وقوة الاجتهاد في علم النحو والشريعة على حد سواء. برزتْ هذه الظاهرة عند ابن مالك، فالمتتبعَ لمصنفاته يجدُ بعض آرائه قد تباينت ليس في المسائل النحوية فحسب بل أيضا في المصطلحات وتراجم الأبواب وترتيبها، وقد لفتَت هذه الظاهرة نظر بعض العلماء الذين شرحوا كتبه فنبهوا عليها ومنهم: أبو حيَّان الاندلسي، والشاطبي الذي كان مبرزاً في بيانِ هذا الظاهرة عند ابن مالك. (ينظر: الجابري،2009: ص103)

وجَّه الشاطبي التعارض في أقوال ابن مالك بتعليلين رئيسين،(الشاطبي، 2007: 2/ 107، 171، 430، 588، 3/ 121، 617، 4/ 225) الأول يتعلق بمكانة ابن مالك كعالم مجتهد في علم النحو. والشاطبي يرى أن ابن مالك كان متصدياً للاجتهاد في العربية، وأن اختلاف أقواله يعكس تنوع آراء المجتهدين وتطور الفهم على وفق ظروف الأوقات والأنظار المختلفة. وبالتالي؛ فإن تباين آراء ابن مالك في مؤلفاته المختلفة ليس دليلاً على تناقض، بل هو نتيجة طبيعية لاختلافات الاجتهاد عند العلماء، وهي ظاهرة شائعة في ساحة العلوم الشرعية والنحوية.

أما التعليل الآخر الذي طرحه الشاطبي، فهو يركز على الزمن وتأثيره في فكر ابن مالك. فيشير الشاطبي إلى أنه قد يحدث أن يكون للعالم نظران في مسألة معينة في وقتين مختلفين؛ مما يؤدي إلى تغيير حكمه حول الموضوع ذاته. ففي فترات معينة، قد يظهر لابن مالك أن ما صححه في وقت سابق بات باطلاً، بينما يظهر له في وقت لاحق أن ما كان مرفوضًا قد أصبح مقبولًا. هذا التغير في الآراء يمكن أن يكون نتيجة لتغير الظروف أو السياقات التي تؤثر على فكر العالم.

يربط الشاطبي هذا التغير بتطور المعرفة والاجتهاد، إذ إن التغيير في الآراء لا يعكس تناقضًا في الفكر بقدر ما هو إشارة إلى مرونة الفكر النحوي وقابليته للتطور. لذا فإن التباين بين ما ذكره ابن مالك في "الألفية" و"التسهيل" قد يكون مجرد انعكاس للاختلافات في الاجتهادات المرتبطة بزمان أو سياق معين؛ مما يجعل هذا التفاوت أمرًا طبيعيًا في أعمال العالم المجتهد.

هذا التباين بين الأقوال ليس محل استنكار، بل هو في الواقع جزء من منهج الاجتهاد النحوي. ابن مالك، بوصفه مجتهدًا في مجال اللغة، يملك الحق في مراجعة آرائه وتعديلها استنادًا إلى المعطيات الجديدة أو الفهم الأعمق للمسائل النحوية ومن ثم، فإن ما قد يراه القارئ في "التسهيل" قد يختلف عما يجده في "الألفية" بناءً على تطور الاجتهاد وتغير الأوقات، وهو ما يفتح المجال أمام فحص أعمق وشامل لآراء ابن مالك من دون الوقوع في إشكالات التناقض الظاهري.

تركز الدراسة على تحليل أمثلة من تراجعات ابن مالك النحوية كما وردت في كتابه التسهيل ، من أبرز التراجعات المعروفة له، تغييره موقفه بشأن بعض القواعد الإعرابية أو تفسيراته للنصوص اللغوية القرآنية والشعرية في كتاب التسهيل، قدّم ابن مالك آراءً نحوية محددة حول إعراب بعض الكلمات مثل "كم" في الجملة الاستفهامية، لكنه تراجع لاحقًا عن تفسيره الأول في كتاب شرح الكافية الشافية ، في البداية ذهب إلى أن "كم" تُعامل دائمًا كاسم استفهام مبني، لكنه لاحقًا اعتمد على شواهد من القرآن الكريم مثل **{كَمْ مِّنْ قَرْيَةٍ}** (محمد: 13) وأوضح أن "كم" قد تكون مفعولًا مقدمًا أو جارًا ومجرورًا بحسب السياق.(ابن مالك، 1990: 2/418–422) توضح هذه الأمثلة قدرة ابن مالك على المراجعة الفكرية بناءً على أدلة إضافية وتحليل عميق؛ مما عزز مكانته في علم النحو.

أسباب تراجع ابن مالك عن بعض آرائه متعددة، وتشمل : تعمقه في دراسة الأدلة النحوية والشواهد اللغوية، واطلاعه على آراء نحويين آخرين أكثر دقة أو اتساقًا، وحرصه على تقديم رأي يتفق مع قواعد اللغة ويحترم روح النصوص. هذه التراجعات أثرت في علم النحو؛ إذ ساعدت في تصحيح بعض المفاهيم وتطوير فهمنا للقواعد النحوية. هذه التراجعات لم تكن مجرد تعديلات؛ بل أسهمت في تقوية قواعد النحو وتقديم فهم أعمق وأكثر دقة.

المبحث الأول: التوجيهات النحوية في الجمل

المطلب الأول: التراجع في الجملة الاسمية ونواسخها

يتطرق ابن مالك في "تسهيل الفوائد" إلى مفهوم المبتدأ الذي يُنزل منزلة الفعل (ابن مالك، 1967: 44) مشيرًا إلى أنه لا يتم هذا إلا في حالات الاستفهام أو النفي، ويعني ذلك أن المبتدأ في هذه الحالات يتمتع بخصائص الفعل، مثل رفع ما بعده من الخبر واستقلال الفائدة التي يحملها. يأتي هذا التفسير في سياق جمل

الاستفهام أو النفي كما في المثالين "أقائم الزيدان؟" وما قائم الزيدان؟"، إذ يكون المبتدأ متبوعًا بحركة نحوية تكمل المعنى بشكل يتطلب نوعًا من التركيز على الفعل أو الحدث. هذا المبدأ يُظهر أهمية الاستفهام أو النفي في منح المبتدأ دورًا يشبه دور الفعل في الجملة، مما يسهم في بناء الجملة النحوية بشكلٍ دقيق.

وفي "شرح عمدة الحافظ"، يتوسع ابن مالك في الحديث عن المبتدأ المنزّل منزلة الفعل،(ابن مالك، 1977: 14 وما بعدها) مؤكّدًا أنه في الغالب يأتي بعد استفهام أو نفي، إلا أن هناك استثناءات لذلك. فمثلًا، في مثال الشاعر "خبير بنو لهب فلاتك ملغياً"، يعد "خبير" مبتدأً، وفي هذه الجملة لا يوجد استفهام أو نفي، بل استغنى المبتدأ بحد ذاته عن حاجة لاستفهام أو نفي لتوضيح المعنى. وهذا يُظهر أن المبتدأ يمكن أن يؤدي وظيفة الفعل في بعض الحالات الاستثنائية عندما يحمل في معناه دلالة الفعل من دون الحاجة إلى تقوية من الاستفهام أو النفي.

***

في "شرح عمدة الحافظ يشير ابن مالك إلى أن حرفي "من" و"منذ" لا يمكن أن يتبعاهما إلا الزمان، وإذا ورد اسم مرفوع بعدهما، فإنه يعامل كالمبتدأ، ويُعد الزمان المرفوع بعدهما بمثابة الخبر. ويُطبق هذا المبدأ نفسه في "الكافية الشافية" وشرحه، إذ يُلتزم بالقاعدة النحوية نفسها. لكن في "تسهيل الفوائد"، يخالف ابن مالك هذا الأصل، إذ يعامل "مذ" و"منذ" بشكل مختلف، مبينًا أنهما لا يسبقان المرفوع ليكون مبتدأً؛ بل يتخذان قاعدة مختلفة في النحو تعكس تنوعًا في التعامل مع الزمان في سياقات نحوية محددة (ابن مالك/ 1977: 39، وينظر: ابن مالك/ 2022: 45)

***

في "شرح عمدة الحافظ"، قصر ابن مالك التصرف في أفعال المقاربة على فعلين فقط هما "كاد" و"أوشك"،(ابن مالك،1967: 94) إذ أكد أنه لا يجوز استعمال أفعال المقاربة الأخرى في غير صيغة الماضي. وقد سار على هذا الرأي في "الكافية الشافية"، وفي "الألفية". (ابن مالك،2022: 30)

ولكن في "تسهيل الفوائد"، أضاف إليها "جعل" كفعل آخر من أفعال المقاربة.(ابن مالك، 1967: 59) ثم في "شرح التسهيل"، أضاف "طفق" إلى قائمة الأفعال التي يجوز التصرف فيها. (ابن مالك، 1999:65) بذلك، يظهر تطورًا في تصنيف أفعال المقاربة عند ابن مالك، مما يعكس اتساعًا في استعمال هذه الأفعال في السياقات النحوية.

المطلب الثاني: التراجع في الجملة الفعلية ومكملاتها

في كتاب "التسهيل" لابن مالك، يقدّم الفعل الماضي والأمر قبل الفعل المضارع في ترتيب فريد من نوعه.(ابن مالك، 1990: 4/3) وقد دافع عن هذا الترتيب استنادًا إلى عدة أدلة لغوية ومنطقية. أولاً، الفعل الماضي يرتبط بالحدث الذي وقع بالفعل في الماضي، وهو ما يجعله الأكثر تحديدًا من حيث الزمن، ويأتي في البداية لبيان الحدث قبل أي شيء آخر. ثانيًا، إن تقديم الفعل الماضي يُسهم في استيعاب التراكيب النحوية بشكل منطقي، إذ يتطلب الفهم الصحيح للنحو ترتيبًا يسهّل الوصول إلى الأفعال والتفاعلات الزمنية بشكل تدريجي. ثالثًا، الفعل الأمر يُعرض بعد الماضي والمضارع ؛ لأنه يتطلب من المخاطب تنفيذ عمل في المستقبل؛ مما يجعله في الترتيب الطبيعي كاستجابة أو طلب بعد تحديد الفعل المنجز والمستمر.

أما في كتاب "الكافية الشافية"، فإن ابن مالك يقدّم الفعل المضارع على الماضي والأمر في ترتيب مغاير.(ابن مالك، 2022: 3) إذ يشير إلى أن هذا الترتيب مقصود وليس مجرد ضرورة شعرية، إذ بدأ بالمضارع في ذكر الأفعال؛ لأنه يرتبط بالفعل المستمر أو المتوقع في المستقبل. في هذا السياق، يعكس الترتيب الشعري للمفردات طريقة تفكير ابن مالك في تسلسل الأفعال والربط بينها، مما يبرز أن ترتيب الأفعال يعكس طبيعة الأحداث الزمنية من حيث الاستمرارية أو الحدوث.

وفي "عمدة الحافظ" وشرحها، يُلحظ أن الترتيب يختلف ويقدّم الفعل الماضي أولاً، تليها الأفعال الأخرى؛ (ينظر: شرح عمدة الحافظ، 1977: 13) مما يظهر تنوعًا في المقاربات التي يعتمدها العلماء في تنظيم الأفعال بحسب السياق اللغوي والنحوي المتبع.

***

في "شرح عمدة الحافظ"، يرى ابن مالك أن توكيد الفعل المضارع بالنون واجب إذا كان جواب قسم، مثبتًا، مستقبلاً، وغير مقترن بالسين أو سوف. (ابن مالك،1977: 51) وقد سار على هذا الرأي في "الكافية الشافية"،(ابن مالك ، 2022: 79 و ابن مالك،1982: 83) إذ أكد أن توكيد الفعل المضارع بالنون يلتزم في هذه الحالات تحديدًا، وأيد ذلك في "شرح الكافية."

لكن في "تسهيل الفوائد"، يخفف ابن مالك من حتمية هذا التوكيد، (ابن مالك،1967: 152) إذ يذكر أنه غالبًا وليس لازمًا إذا كان الفعل المضارع مثبتًا، مستقبلاً، وغير مقارن بحرف تنفيس أو لم يتقدم معموله. في "شرح التسهيل"، دافع عن هذا الرأي موضحًا أن التوكيد بالنون ليس أمرًا حتميًا في هذه الحالات، بل هو غالب في الاستعمال.

***

تناول ابن مالك حكم إنابة غير المفعول به مع وجوده في مؤلفاته، (ابن مالك، 2007: 2/ 77– 43/3) وقدم رأيين مختلفين يعكسان تباين نظرته بين التسهيل والألفية. في التسهيل، أيد رأي الأخفش والكوفيين، حيث عدَّ أنه لا يمتنع إقامة غير المفعول به مع وجود المفعول به الأصلي. هذا الموقف استند إلى شواهد من اللغة، وأظهر انفتاحه على رأي يخالف المذهب البصري التقليدي، وهو ما يدل على مرونته في التوجيه النحوي استنادًا إلى شواهد السماع.

في المقابل، في الألفية، أقر ابن مالك بعدم جواز إنابة غير المفعول به مع وجوده، مستندًا إلى رأي البصريين، الذين يرفضون ذلك ويعدّونه مخالفًا للقياس النحوي. ومع ذلك، لم يُهمل ابن مالك الإشارة إلى الشواهد التي تدعم رأي الأخفش والكوفيين، حيث أورد عبارة "وقد يرد"، للتأكيد على وجود شواهد سماعية قليلة تثبت صحة هذا الرأي، ولكنه عدّها من قبيل ما لا يُقاس عليه.

يُظهر هذا التباين أن ابن مالك كان واعيًا بالتنوع في الآراء النحوية واختلاف النظر بين السماع والقياس. ففي التسهيل، مال إلى السماع الذي يثبت الجواز، وفي الألفية، تمسك بالقياس الذي يمنع ذلك. هذا النهج يعكس توازنه بين الالتزام بالمذهب البصري التقليدي والاعتراف بمرونة اللغة العربية وشواهدها.

المبحث الثاني: المبنيات والأساليب والتوابع

المطلب الأول: ما تراجع عنه في المبنيات

ذكر ابن مالك في تسهيل الفوائد: أن بعض أسماء الأفعال تُستعمل مع ظروف أو شبهها التي تجر ضمير المخاطب بشكل شائع (ابن مالك، 1967: 112) ، بينما تجر ضمير الغائب في حالات أقل، وهو بذلك يشير إلى تباين استعمال الضمير بناءً على السياق. أما في "شرح الكافية الشافية" ، فقد شدد على أن اسم الفعل، عندما يكون ظرفًا أو حرف جر، لا يُستعمل إلا مع ضمير المخاطب(ابن مالك، 1982: 151) مما يعكس فكرته التي تقتصر استعمال هذا النوع من الأفعال على المخاطب في معظم الحالات. وقد أيد هذا الرأي في "شرح عمدة الحافظ"، إذ عدَّ أن شرط وجود الضمير المخاطب يعد أساسيًا في صحة استعمال هذه الأفعال (ابن مالك ، 1977: 137)

المطلب الثاني: ما تراجع عنه في أسلوب النداء

تطرق ابن مالك في "شرح عمدة الحافظ" إلى حذف حرف النداء في الحالات التي يكون فيها المنادى معرفًا بالنداء أو اسم إشارة (ابن مالك،1977: 45) إذ يُحذف الحرف في سياق معتدل بين الكثرة والقلة. هذا يشير إلى أن حذف حرف النداء ليس أمرًا شائعًا، بل يحدث في بعض الحالات الخاصة، مثل المنادى الذي يحمل

تعريفًا أو يشير إلى شيء معين، مثل اسم الإشارة. هذا التفسير يعكس توازنًا نحويًا إذ لا يُحذف حرف النداء بشكل عشوائي؛ بل على وفق تحديدات دقيقة تتعلق بتعريف المنادى أو نوعه.

وفي "تسهيل الفوائد" و"الكافية الشافية" (ينظر: ابن مالك، 1967: 179و ابن مالك،2022: 70) وضح ابن مالك أن حذف حرف النداء مع اسم الإشارة نادر أو قليل، مشيرًا إلى أن ذلك يحدث في سياقات معينة جدًا، مثل استعمال اسم جنس أو اسم إشارة. هذا التفاوت بين الكتب يظهر تطورًا في فهم ابن مالك لمسألة حذف حرف النداء؛ ففي "الكافية الشافية"، يُعد حذف حرف النداء مع اسم الإشارة ممتنعًا إلا في حالات استثنائية، مما وضح قيدًا دقيقًا على هذا الحذف في السياقات النحوية؛ في هذا الإطار، يُحدد ابن مالك الحالات التي يستوجب فيها وجود حرف النداء مثل المنادى الذي يكون "الله"، أو الضمير المستتر، أو في حالات الاستغاثة، مما يعكس استنادًا إلى قواعد نحوية دقيقة لترتيب وترشيح الأفعال في هذه السياقات.

وفي "شرح الكافية الشافية"، يؤكد ابن مالك أنه لا يجوز حذف حرف النداء إذا كان المنادى هو "الله"، أو ضميرًا مستترًا، أو في حالة الاستغاثة، أو إذا كان اسم إشارة، أو اسم جنس مفردا غير معين، إذ يُلزمه حرف النداء في هذه الحالات.(ابن مالك، 1982: 138)

***

وتناول ابن مالك جواز اجتماع حرف النداء "يا" مع "ال" التعريف في مثل قولنا "يا الذي قام". وقد نص في "التسهيل" على جواز هذا الاجتماع، إذ قال: "لا يباشر حرف النداء في السعة ذا الألف واللام غير المصدر بهما جملة مسمى بها".(ابن مالك،1967: 181) وأجاز سيبويه هذا النوع من التراكيب، مثل قوله "يا الرجل قائم"، مستشهدًا بذلك على قيسه في دخول "يا" على الموصول الذي يتبع المصدر بالألف واللام، مثل: "يا الذي قام"، وهو قياس صحيح في نظره.(ابن مالك، 1990: 398)

أما في "الألفية"، فقد اقتصر ابن مالك على ذكر الجمل المحكية فقط من دون الموصول، إذ قال: (ابن مالك،1990: 52)

وباضطرارٍ خص جمعُ يا وأل إلا مع الله ومحكي الجمل"

مما يظهر أنه في هذا السياق يقتصر على الاستعمالات التي وردت سماعيًا. هذا التحديد في "الألفية" يعكس تفضيله للتركيبات المسموعة التي تكون محددة سلفًا من دون إقرار القياس على مثال "يا الذي قام."

وأشار الشاطبي إلى أن ابن مالك في "الألفية" يخالف رأيه في "التسهيل". (الشاطبي، 2005: 291/5) ففي الأخير، كان ابن مالك قد أقر بجواز اجتماع "يا" مع "ال" في "يا الذي قام"، لكن في "الألفية" اقتصر على السماع ولم يعتمد على القياس. وقد لفت الشاطبي النظر إلى أن كلام الناظم في "الألفية" لا يتفق مع سيبويه في مسألة "يا الذي قام"؛ لأن هذه الجملة ليست محكية؛ بل هي جملة موصولة يتداخل فيها الإعراب مع الصلة.

في النهاية، يظهر أن ابن مالك في "التسهيل" قد وافق سيبويه والمبرد، إذ أقر بجواز اجتماع "يا" و"أل" في الموصولات مثل "يا الذي قام"، لكنه في "الألفية" أعاد تقييد المسألة بالجمل المحكية فقط، وهو ما يخالف القياس الذي أقره في "التسهيل" ويعكس تفضيله للأمثلة المسموعة على القياسات اللغوية العامة.

***

في "شرح عمدة الحافظ"، رفض ابن مالك ترخيم المنادى المضاف، مبررًا ذلك بأن المضاف والشبيه به يُعَربان. (ينظر: ابن مالك: 1977: 46و ابن مالك،1967: 90) ومن ثم لا يجوز ترخيمهما؛ لأن حذف جزء منهما يؤدي إلى فقدان الإعراب، وهو ما يُحْدِث خللاً في التركيب النحوي. كما أن الترخيم في هذه الحالة قد يؤدي إلى تفويت الفائدة النحوية المرتبطة بإعراب المضاف والمضاف إليه. ومع ذلك، يسمح ابن مالك بترخيم المنادى غير المضاف أو الشبيه به في غير حالات الاستغاثة والندبة، إذ لا يؤثر هذا الحذف على الإعراب ويظل المعنى قائمًا.

وفي "الكافية الشافية"، يعزز ابن مالك هذا الرأي، مؤكدًا أنه يجوز ترخيم المنادى في كل حالة لا تتضمن إضافة. (ابن مالك،1982: 147) في هذا السياق، يسمح بترخيم المنادى غير المضاف بشكل مطلق، حيث لا يتسبب الحذف في إلغاء الإعراب أو تأثيره على المعنى. كما يوافق هذا الرأي في "شرح الكافية الشافية"، مشيرًا إلى أنه يُستثنى من ذلك المنادى المضاف، حيث يكون الحذف غير جائز؛ لأن ذلك يؤدي إلى فقدان البنية النحوية الدقيقة.

المطلب الثالث: ما تراجع عنه في أسلوب الشرط

اختلف علماء النحو في تحديد العامل الجازم لجواب الشرط، وظهرت آراء متعددة في هذا الشأن. رأى الخليل وسيبويه وجماعة أن الجازم لجواب الشرط هو أداة الشرط وفعل الشرط معًا.(سيبويه، د.ت: 63/3و المبرد، د.ت: 49/2و د.ت:195/2و الوراق، 438–439) بينما ذهب كثير من البصريين والزجاجي (الزجاجي، 1996: 211) إلى أن الجازم هو أداة الشرط وحدها وفي المقابل، رأى الأخفش أن الجازم هو فعل الشرط، بينما عدَّ الكوفيون أن الجزم يحصل بالجوار.(السيوطي، د.ت: 330/4)

أما ابن مالك، فقد أشار في التسهيل إلى تأييده لرأي الأخفش بأن فعل الشرط هو العامل في الجواب، بينما في الألفية يميل كلامه إلى أن أداة الشرط هي الجازمة للشرط والجواب معًا، كما أشار إلى هذا الأشموني.(ابن مالك، 1990) يُظهر هذا التباين مرونة ابن مالك في التعامل مع هذه المسألة وتقبله للاختلاف بين السماع والقياس.

تتناول هذه المسألة اختلاف رأي ابن مالك حول العامل في جواب الشرط، إذ أبدى رأيين مختلفين في مؤلفاته؛ مما يعكس اضطراب موقفه في هذا الموضوع .الرأي الأول، الذي ذكره في الألفية وشرح الكافية الشافية، ينص على أن العامل في جواب الشرط هو أداة الشرط .ويستند في ذلك إلى فكرة أن أدوات الشرط تقتضي الفعلين (فعل الشرط والجواب)، إذ يقول في الألفية: " وتقتضي فعلين شرطا وجزا".(ابن مالك، 1982: 1579/3)

ويفسر ذلك بأن أدوات الشرط هي التي تجزم الفعلين بوضوح؛ مما يشير إلى أن عمل الجزم منحصر فيها، وهو رأي يظهر اتساقه في هذه المؤلفات.

من جهة أخرى، الرأي الآخر، الذي أورده في تسهيل الفوائد، ينص على أن العامل في جواب الشرط هو فعل الشرط وليس الأداة وحدها. وبذلك يخالف ما ذكره في الألفية والكافية الشافية، إذ يضع مسؤولية جزم الجواب على فعل الشرط نفسه، مغايرًا للرأي الذي ذهب إلى أن الأداة هي الجازمة.

هذا التناقض يُظهر اختلافًا جوهريًا بين مؤلفاته، إذ يعبر عن وجهتي نظر متباينتين. ففي الألفية، يؤكد أن أدوات الشرط هي الجازمة للجملة الشرطية بالكامل، بما في ذلك الجواب. بينما في التسهيل، يغير موقفه ويشير إلى أن الجزم يعتمد على فعل الشرط، مما يجعل الأداة عاملًا غير كافٍ لتحقيق الجزم.

وإجمالًا، يُبرز هذا الاضطراب تأثر ابن مالك بالسياقات النحوية المختلفة التي تناولها في أعماله، وربما يعكس تطورًا فكريًا أو محاولات للتوفيق بين الآراء النحوية المختلفة. ويؤكد على أهمية استعراض أعماله بتأنٍ لفهم الأسباب التي قادته إلى تبني هذين الموقفين المتناقضين في المسألة ذاتها.

المطلب الرابع: ما تراجع عنه في باب التوابع

في "شرح عمدة الحافظ"، يوضح ابن مالك أن التوكيد المعنوي لا يأتي بعد العوامل النحوية إذا كان في الحالة التي يتطلب فيها التوكيد.(لابن مالك،1977: 102) على سبيل المثال، لا يجوز أن يقال "زيد رأيت نفسه" أو "عجبت من نفسه"، ولا "الزيدان رأيت كليهما" أو "عجبت من كليهما". كما أشار إلى أن هذا القياس لا

ينطبق إلا في حالة "جميع" مع كل عامل، إذ يمكن استعمالها للتوكيد، أما "كل" فلا يجوز استعمالها في هذا السياق إلا إذا كانت مبتدأ. كما أن "أجمعين" و"جمع" لا يمكن استخدامهما إلا في التوكيد.

لكن في "تسهيل الفوائد"، يخفف ابن مالك من هذا الحكم، (ابن مالك، 1967: 165) إذ يجيز استعمال "جميعًا" و"عامة" مطلقًا بعد العوامل النحوية للتوكيد، وكذلك "كلا" و"كلتا" مع الابتداء بكثرة، ومع غيره بقلة. بهذه الطريقة، يتراجع ابن مالك عن موقفه في "عمدة الحافظ" ويجيز استعمال بعض ألفاظ التوكيد بعد العوامل، وهو ما يعكس توسعًا في تطبيق القواعد النحوية بناءً على السياق.

***

في "شرح عمدة الحافظ"، يشير ابن مالك إلى مفهوم "البدل الوافي" بمعنى المتبوع، موضحًا أنه يمكن أن يُسمى "اسم وبدل الكل من الكل"،(ابن مالك، 1977: 103) إذ يكون البدل مطابقًا تمامًا للمبدل منه في المعنى، وبالتالي يكون بدلاً كاملاً. هذا التعبير يعكس مفهومًا دقيقًا للبدلية، ويعني أن البدل يحمل المعنى نفسه الذي يحمله المبدل منه من دون وجود إضافة أو تغيير في المعنى الأساسي.

وفي "تسهيل الفوائد"، يتبع ابن مالك نفس الفكرة، إذ يقول إنه يمكن تسمية البدل بـ "بدل موافق من موافق"،(ابن مالك، 1967: 172) وهو تعبير يعكس التوافق التام بين البدل والمبدل منه من حيث المعنى. وفي "شرح التسهيل"، يوضح أنه لا بد من استعمال هذا المصطلح "بدل موافق" أو "بدل مطابق" لضمان وضوح المعنى، (ابن مالك، 1990: 172) وذلك لتأكيد التوافق التام بين العنصرين في الجملة. هذه التسمية تسلط الضوء على أن البدل لا يغير من المعنى؛ بل يوازي المبدل منه تمامًا.

أما في "الكافية الشافية"، فقد سماه "البدل المطابق"، (ابن مالك، 2022: 69) وهو تعبير يراه ابن مالك أكثر دقة من "البدل من الكل"؛ لأنه يشمل جميع أنواع البدل التي تتوافق مع المبدل منه في المعنى. في هذا السياق، يشير إلى أن استعمال "المطابق" يناسب كل حالة من حالات البدل التي تساوي المبدل منه في المعنى، مما يجعله تعبيرًا عامًا ينطبق على جميع حالات البدل بصرف النظر عن كونه جزءًا من الكل أو غيره.

وفي "شرح الكافية الشافية"، يدافع ابن مالك عن تسميته "البدل المطابق"،(ابن مالك،1982: 136) مبررًا اختياره لهذا المصطلح بأنه الأوضح والأكثر دقة. فهو يوضح أن عبارة "البدل المطابق" قابلة للتطبيق على جميع حالات البدل التي تساوي المبدل منه في المعنى، بينما "البدل من الكل" لا يمكن تطبيقها على كل أنواع البدل، ولاسيّما في الحالات التي لا تكون فيها العلاقة بين البدل والمبدل منه جزءًا من الكل.

وفي "تسهيل الفوائد"، يتحدث ابن مالك عن الواو العاطفة ويُوضّح أنه عند استعمالها، يمكن أن يترتب على ما بعدها حكم مشترك مع ما قبلها، لكن هذا الحكم يكون محتملًا للمعية أو التعاون بشكل مائل إلى الراجح.(ابن مالك، 1967: 174) ويضيف أن استعمال الواو يمكن أن يكون مع التقدم بقلة، ولكن في حالات أخرى قد يكون التتابع والتأخر مع الواو أكثر شيوعًا. هذا التفسير يسلط الضوء على التفاوت في استعمال الواو بناءً على السياق، وتحديدًا في ارتباط الكلمات بعد الواو بالمعنى أو التتابع.

وفي "شرح الكافية"، يوضح ابن مالك أن الواو العاطفة تعطف ما بعدها على ما قبلها بشكلٍ جامع بينهما في الحكم من دون التركيز على التقدم أو التأخر بينهما. (ابن مالك،1982: 128) هذه الإضافة توضح أن الواو تقوم بوظيفة ربط بين جملتين أو عناصر بحيث لا تميز بين أي منهما من حيث التقديم أو التأخير في السياق اللغوي. وهذا يُظهر تنوع استعمالها كأداة ربط محايدة لا تحمل أي خصوصية زمنية أو ترتيبية بين الأجزاء المعطوفة.

وفيما يتعلق بـ "أو" العاطفة، فقد ذكر في "عمدة الحافظ" وشرحها أنها تحمل معنى التقسيم، وهو أحد المعاني الأساسية التي أكّد عليها في "الكافية الشافية" و"الألفية". (ابن مالك، 1977: 113و ابن مالك: 2022: 67و ابن مالك، 1990: 49) يشير هنا إلى أن "أو" تُستعمل في حالات الفصل أو التحديد بين جزئين أو أكثر بشكل تقريري يوضح الاختيارات أو التصنيف، مما يجعلها أداة فاعلة في تنظيم الخيارات ضمن السياق اللغوي. هذا المعنى يُعد جزءًا مهمًا من وظيفة "أو" في التراكيب النحوية التي تعتمد على التمييز بين الاحتمالات.

أما في "شرح الكافية الشافية"،(ابن مالك، 1982: 136) فقد دافع ابن مالك عن تسمية "البدل المطابق"، مبيّنًا أن هذه التسمية هي الأنسب لتعريف البدل الذي يساوي المبدل منه في المعنى. وفصّل في شرحه بأن "المطابق" يشمل كل بدل يتفق مع المبدل منه في الفكرة أو المعنى من دون أي تغييرات معنوية جوهرية. هذا يوضح الفكرة التقليدية للبدل في النحو العربي ويُشير إلى أن التسمية الأكثر دقة هي التي تستوعب جميع أشكال البدل وليس فقط التي تعتمد على وجود الكل أو الجزء.

وفي "تسهيل الفوائد" و"شرح التسهيل"، رجع ابن مالك عن تعريف "أو" بأنها تفيد التقسيم،(ابن مالك، 1967: 176و ابن مالك، 1990: 195) عاداً أن استعمالها في التفريق المجرد أو الإيهام هو الأقوى. هذا التغيير في الرأي يعكس تطورًا في الفهم النحوي لكيفية استعمال "أو" في السياقات المختلفة، إذ يُفضل استعمالها في التفريق بين الجمل أو الخيارات أكثر من استعمالها في التقسيم الذي قد يكون أقل دقة في بعض الأحايين.

في "تسهيل الفوائد"، يُوضح ابن مالك أن "لكن" ليست من حروف العطف الرئيسة على وفق رأي يونس، مشيرًا إلى أن هذه الأداة لا تعمل في العطف بشكل تقليدي كما في الحروف الأخرى مثل "و" و "الفاء"،(ابن مالك،1967: 174) مؤكداً بذلك على اختلافها في الاستعمال وفي "شرح التسهيل"، أيد هذا الرأي بالدليل، مما يشير إلى أنه يرى "لكن" ليست أداة عطف إلا في سياقات خاصة، حيث يتم استخدامها لتغيير المعنى أو إضافة استدراك في الجمل المنفية أو التي تتضمن النهي. (ابن مالك، 1990: 197)

لكن في "عمدة الحافظ" وشرحه، يختلف ابن مالك في رأيه، إذ عدَّ "لكن" من حروف العطف ولكن في حالات خاصة فقط، مثل العطف على مفرد مثبت بعد نهي أو نفي.(ابن مالك، 1977: 115) في "الكافية الشافية" وشرحها، وكذلك في "الألفية"،(ابن مالك، ابن مالك، 2022: 67و ابن مالك،1982: 131و ابن مالك، 1990: 48) أكد على استعمال "لكن" في سياقات النفي والنهي كأداة عطف تفيد الاستدراك أو الاستثناء، مثل قوله في مثال "لا مقيم ثم لكن ظاعن"؛ مما يعكس مرونة في استعمال "لكن" في العطف ضمن هذه الأنماط الخاصة.

في "التسهيل"، نص ابن مالك على أن (لكن) ليست من حروف العطف، مستندًا إلى رأي يونس، حيث يقول: "وليس منها "لكن' وفاقًا ليونس".(ابن مالك، 1967:174) ومع ذلك، في "الألفية"، عدّها من حروف العطف، كما يتضح في قوله:(ابن مالك، 1990: 49)

وأتبعت لفظًا فحسب بل ولا لكن كلم يبدو امرؤ لكن طلا

وأيضًا في قوله: (ابن مالك،1990: 49): " وأول لكن نفيًا أو نهيًا." .

أوضح الشاطبي هذا التناقض في كتابه "المقاصد الشافية" (الشاطبي،2007: 5/135–138) مشيرًا إلى أن ابن مالك قدّم رأيين مختلفين. وعدَّ أن رأي ابن مالك في "الألفية"، حيث جعل "لكن" من حروف العطف، هو الأرجح؛ لأنه أوسع وأشمل. يعكس هذا التباين ميل ابن مالك أحيانًا إلى التوسع في المسائل النحوية في "الألفية"، بينما قد يكون أكثر تحفظًا في "التسهيل"؛ مما يجعل "لكن" أحد الأمثلة البارزة على تعارض آرائه بين مؤلفاته.

الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة، وبعد ما تم عرضه في مباحثها، يمكن رصد أبرز النتائج التي جاءت في خيط إرصادها، ونوجزها في الآتي:

1. في "تسهيل الفوائد"، يناقش ابن مالك المبتدأ الذي يُنزل منزلة الفعل في حالات الاستفهام أو النفي، إذ يُظهر المبتدأ خصائص الفعل مثل رفع الخبر واستقلاله بالمعنى. يُظهر هذا التفسير أهمية الاستفهام أو النفي في تعزيز دور المبتدأ. أما في "شرح عمدة الحافظ"، فيتوسع ابن مالك في هذا المفهوم ويذكر استثناءات لهذه القاعدة، حيث يمكن للمبتدأ أن يؤدي وظيفة الفعل من دون الحاجة للاستفهام أو النفي، كما في المثال الشعري "خبير بنو لهب فلاتك ملغياً.

2. في "شرح عمدة الحافظ"، يعامل ابن مالك حرفي "من" و"منذ" بحيث لا يتبعاهما إلا الزمان، ويعدُّ الزمان المرفوع بعدهما خبرًا. وهو الرأي نفسه الذي يتبناه في "الكافية الشافية". لكن في "تسهيل الفوائد"، يخالف ابن مالك هذه القاعدة ويُعامل "مذ" و"منذ" بشكل مختلف. وفيما يتعلق بأفعال المقاربة، قصر ابن مالك في "شرح عمدة الحافظ" و"الكافية الشافية" على "كاد" و"أوشك"، لكنه في "تسهيل الفوائد" أضاف "جعل" وفي "شرح التسهيل" أضاف "طفق"، مما يظهر تطورًا في استعمال أفعال المقاربة.

3. في "شرح عمدة الحافظ"، يمنع ابن مالك ترخيم المنادى المضاف أو الشبيه به، مبررًا ذلك بأن حذف جزء منه يؤدي إلى فقدان الإعراب ويُحدث خللًا في التركيب النحوي، بينما يسمح بترخيم المنادى غير المضاف في غير حالات الاستغاثة والندية لعدم تأثير الحذف على الإعراب أو المعنى. وفي "الكافية الشافية" وشرحها، يعزز رأيه بجواز ترخيم المنادى غير المضاف بشكل مطلق، مع تأكيده على عدم جواز ترخيم المنادى المضاف لتجنب فقدان الدقة النحوية المرتبطة بالإعراب.

4. يعكس ابن مالك ترتيبًا مختلفًا يقدّم فيه الفعل المضارع أولاً، عاداً أنه يعكس الاستمرارية أو التوقع للمستقبل، ويظهر هذا الترتيب الشعري ارتباط الأفعال بنوع الأحداث الزمنية. في "عمدة الحافظ" وشرحها، يتكرر تقديم الفعل الماضي أولاً؛ مما يظهر تنوع الآراء في ترتيب الأفعال على وفق السياق اللغوي.

5. فيما يتعلق بتوكيد الفعل المضارع بالنون، يوافق ابن مالك في "الكافية الشافية" و"شرح الكافية" على ضرورة توكيد الفعل المضارع في حالات معينة مثل جواب القسم، لكنه في "تسهيل الفوائد" يقلل من إلزامية التوكيد ويعدُّه غالبًا وليس حتميًا. أما بالنسبة لإنابة غير المفعول به، فقد وافق في "التسهيل" على رأي الأخفش والكوفيين بقبول إقامة غير المفعول به مع وجود المفعول الأصلي، بينما في "الألفية" التزم برأي البصريين الرافض لهذا الأمر. وهذا التباين يعكس مرونة ابن مالك في التعامل مع اختلافات السماع والقياس النحوي.

6. يوضح ابن مالك أن حذف حرف النداء مع اسم الإشارة نادر جدًا ويجب أن يكون في سياقات استثنائية مثل استعمال اسم جنس أو اسم إشارة، مع تقييد هذا الحذف في بعض الحالات مثل الاستغاثة أو الضمير المستتر.

7. وفيما يتعلق بجواز اجتماع حرف النداء "يا" مع "ال" التعريف، يوافق ابن مالك في "التسهيل" على هذا الاجتماع ويستشهد برأي سيبويه الذي يجيز دخول "يا" على الموصولات المعرّفة بـ"ال"، مثل "يا الذي قام". لكن في "الألفية"، يقتصر ابن مالك على الجمل المحكية فقط من دون التوسع في القياس على الموصولات، مما يعكس تفضيله للأمثلة المسموعة عن القياسات اللغوية العامة.

8. في مسألة العامل الجازم لجواب الشرط، أبدى ابن مالك رأيين مختلفين في مؤلفاته، مما يعكس تباينًا في موقفه. في "الألفية" و"شرح الكافية الشافية"، رجح أن أداة الشرط هي الجازمة للفعلين (فعل الشرط والجواب)، إذ اعتبر أن الجزم ينحصر في الأداة لكونها تقتضي الفعلين معًا. أما في "تسهيل الفوائد"، فقد رجع عن هذا الرأي وأيد قول الأخفش بأن فعل الشرط هو العامل في الجواب، مشيرًا إلى أن الجزم يتحقق بفعل الشرط وليس بالأداة وحدها. هذا التناقض يعكس مرونة ابن مالك في النظر إلى هذه المسألة النحوية، وتقبله للاختلاف بين السماع والقياس، إذ تبنى موقفين متباينين بناءً على سياق كل مؤلف.

9. شدد ابن مالك على أهمية المصطلحات معتمداً مصطلح البدل المطابق كتعريف اشمل يغطي كل الحالات التي يتساوى فيها البدل مع المبدل منه في المعنى.

11. تبرز الواو في مؤلفاته تنوعاً كأداة ربط محايدة ، أما أو فقد ركز ابن مالك على وظيفتها في التقسيم والفصل مع اعتبارها أداة تُستخدم لتحديد الخيارات أو التصنيف، وهو رأي تطور لاحقًا في "التسهيل" إذ فضل استعمالها للتفريق المجرد أو الإيهام أكثر من التقسيم.

12. عاداً رأي ابن مالك في الألفية هو الأرجح لشموليته واتساعه مقارنة بتحفظه في التسهيل. هذا التباين في آرائه يُظهر مرونة ابن مالك في تعامله مع المسائل النحوية، حيث يتوسع في بعضها في الألفية لإظهار الإمكانيات الواسعة للحروف، بينما يكون أكثر تحفظًا ودقة في التسهيل؛ مما يعكس منهجية متنوعة تعكس تطور الفكر النحوي لديه بين مؤلفاته

ثبت المصادر والمراجع:

- الجرجاني عبدالقاهر ، د.ت، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، العراق.
- ابن خلكان شمس الدين أبو العباس أحمد بن محمد، 1900م، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت.
- الزجاجي أبو القاسم عبدالرحمن بن اسحق، 1996م، الجمل في النحو، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط5.

- سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، د.ت، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، لبنان.
- السيوطي الحافظ جلال الدين، د.ت، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر.
- الشاطبي ابراهيم بن موسى، 1427 هـ / 2007م، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق، د. عبد الرحمن بن سليمان، العثيمين، وآخرين، ط1، مطبوعات معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- ابن مالك بهاء الدين عبدالله بن عقيل الهمداني المصري، 1443هـ– 2022م. الكافية الشافية، تحقيق صلاح بن عبد الله بوجليع، دار التميز والإبداع، الأحساء، ط1.
- ابن مالك بهاء الدين عبدالله بن عقيل الهمداني المصري ، 1387هـ–1967م، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كامل بركات، دارا لكاتب العربي.
- ابن مالك بهاء الدين عبدالله بن عقيل الهمداني المصري، 1397هـ– 1977م. شرح عمدة الحافظ و عدة اللافظ، دراسة و تحقيق : عدنان عبد الرحمن الدوري – نشر : وزارة الأوقاف بالجمهورية العراقية – سلسلة إحياء التراث 20 – مطبعة العاني بغداد.
- ابن مالك بهاء الدين عبدالله بن عقيل الهمداني المصري، 1402هـ–1982م، شرح الكافية الشافية، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة: الأولى.
- ابن مالك بهاء الدين عبدالله بن عقيل الهمداني المصري، 1410 هـ / 1990م، ألفية ابن مالك في النحو والصرف، ، مكتبة طيبة، المدينة المنورة.
- ابن مالك بهاء الدين عبدالله بن عقيل الهمداني المصري، 1410هـ– 1990م، شرح التسهيل، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، ط1، هجر للطباعة.
- المبرد أبو العباس محمد بن يزيد، د.ت، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب.
- الوراق محمد بن عبدالله بن عباس، 1999م، علل النحو، تحقيق: د. محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط1.

Bibliography:

- Al-Jurjani Abdul Qaher, D.T., Al-Muqtasad in explaining the clarification, achieved by: Dr. Kazem Bahr Al-Murjan, Dar Al-Rasheed Publishing, Iraq.
- Ibn Khalkan Shams al-Din Abu al-Abbas Ahmad bin Muhammad, 1900 AD, The Deaths of Notables and the News of the Sons of Time, edited by: Ihsan Abbas, Dar Sader, Beirut.
- The Zajaje Abu al-Qasim Abdul Rahman bin Ishaq, 1996 AD, sentences in grammar, investigated by: Ali Tawfiq Al-Hamad, Al-Resala Foundation, Beirut, Lebanon, 5th edition.
- Sibawayh Abu Bishr Amr bin Othman bin Qanbar, d.t., the book, edited by: Abd al-Salam Haroun, World of Books, Beirut, Lebanon.
- Al-Suyuti Al-Hafiz Jalal Al-Din, D.T., Hama Al-Hawa'i in Explanation of the Collection of Mosques, Edited by: Abdel Hamid Hindawi, Al-Tawfiqiya Library - Egypt.
- Al-Shatibi Ibrahim bin Musa, 1427 AH / 2007 AD, Al-Maqasid Al-Shafiya fi Sharh Al-Khulis Al-Kafiya, investigated, d. Abdul Rahman bin Suleiman, Al-Uthaymeen, and others, 1st Edition, Publications of the Institute of Scientific Research and Revival of Islamic Heritage, um Al-Qura University, Makkah.
- Ibn Malik Bahaa Al-Din Abdullah bin Aqeel Al-Hamdani Al-Masri, 1443 AH - 2022 AD. Al-Kafia Al-Shafiyyah, investigated by Salah bin Abdullah Bujalea, Dar Al-Tamayaz and Creativity, Al-Ahsa, 1st Edition.
- Ibn Malik Bahaa Al-Din Abdullah bin Aqeel Al-Hamdani Al-Masri, 1387 AH-1967 AD, Facilitating Benefits and Completing Purposes, achieved by: Muhammad Kamel Barakat, Dar by Kateb Al-Arabi.
- Ibn Malik Bahaa al-Din Abdullah bin Aqeel al-Hamdani al-Masri, 1397 AH - 1977 AD. Explanation of the mayor of Al-Hafiz and several Al-Laviz - study and investigation: Adnan Abdul Rahman Al-Douri - Publishing: Ministry of Awqaf in the Republic of Iraq - Heritage Revival Series 20 - Al-Ani Press, Baghdad.
- Ibn Malik Bahaa Al-Din Abdullah bin Aqeel Al-Hamdani Al-Masri, 1402 AH-1982 AD, Sharh Al-Kafiyya Al-Shafiyyah, edited and presented by: Abdel Moneim Ahmed Haridi, um Al-Qura University, Center for Scientific Research and Revival of Islamic Heritage, College of Sharia and Islamic Studies, Makkah Al-Mukarramah, first edition.
- Ibn Malik Bahaa al-Din Abdullah bin Aqeel al-Hamdani al-Masri, 1410 AH / 1990 AD, Alfiya Ibn Malik in Grammar and Morphology, Taibah Library, Medina.
- Ibn Malik Bahaa Al-Din Abdullah bin Aqeel Al-Hamdani Al-Masri, 1410 AH - 1990 AD, Sharh Al-Tasheel, investigated by: Dr. Abdul Rahman Al-Sayed, and Dr. Muhammad Badawi Al-Makhtoon, 1st Edition, Hajar Printing.
- Al-Mubarrad Abu Al-Abbas Muhammad bin Yazid - D.T. - the brief - investigated by: Muhammad Abdul Khaliq Odaima - the world of books.
- Al-Warraq Muhammad bin Abdullah bin Abbas, 1999 AD, Ills of Grammar, investigated by: Dr. Mahmoud Jassim Al-Darwish, Al-Rushd Library, Riyadh, 1st Edition.